

جواب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية على تدخلات
السيدات والسادة المستشارين بلجنة المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، خلال المناقشة
العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

■ يُسعدني أن أتقدم أمام هذه اللجنة الموقرة للجواب على تدخلات
السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية،
بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية
للسنة المالية 2022.

■ بداية، لا يفوتنا أن نشكركم أنا وزميلي السيد الوزير، وتبادلكم في
نفس الوقت التهنئة على الثقة التي منحكم إياها المواطنون لتمثيلهم
في هذه المؤسسة المحترمة، والدفاع عن قضاياهم وانشغالهم، سواء

من موقع الأغلبية أو المعارضة، بكل مسؤولية وموضوعية، مع متمنياتنا لكم بالتوفيق في ذلك.

■ وللتفاعل بشكل أفضل مع مداخلاتكم، سوف أتقدم لكم في الجزء الأول من هذا الجواب بعناصر تهم السياقات العامة لتشكيل الحكومة والبرنامج الحكومي وإعداد مشروع قانون المالية 2022، والفرضيات والتوجهات التي بُنيَ عليها، في ظل الظروف والتحديات الراهنة. قبل أن أتطرق في الجزء الثاني، لمجموعة من التفاصيل الدقيقة تجاوبا مع استفساراتكم وتساؤلاتكم.

■ وقبل الخوض في الأجوبة والتفاصيل، لا بد لي من الوقوف، أولا، على نقطتين أساسيتين:

■ تتعلق النقطة الأولى بقضيتنا الوطنية الأولى، ونحن نخلد هذه الأيام ذكرى عيد الاستقلال المجيد وذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، وما لهما من رمزية تاريخية ووطنية لدينا كمغاربة، وما تقتضيه التحديات الخارجية الراهنة والاستفزازات العقيمة والمناورات البئيسة لأعداء وحدتنا الترابية، من تكاثف للجهود وتوحيد للطاقات الحية ببلادنا كل من جانبه، ترصيда للمكتسبات التاريخية وتجسيذا للطموحات والأوراش الإصلاحية المستقبلية، من أجل مغربٍ قويٍّ ومتناسكٍ داخلياَ وفاعلٍ إقليمياَ ودولياَ.

■ وهو ما يلزمنا بضرورة التعاون، والعمل المتواصل، والمشارك لرفع هذه التحديات وتحقيق هذه الطموحات المشروعة، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك نصره الله.

■ وهنا أود أن أتوجه بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة على الروح الوطنية العالية التي أبانوا عنها من خلال الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، والحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين؛

■ أما النقطة الثانية، فتتعلق بواجب الشناء والشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، أغلبية ومعارضة، على التعبئة القوية التي عبرتم من خلالها عن حسم الوطني العالي، كما أودُّ أن أنوّه بمدخلاتكم القيِّمة والبنّاءة خلال المناقشة العامة للمشروع، التي ستكون لنا فرصة الوقوف عندها لمزيد من الوقت خلال المناقشة التفصيلية. وما من شك في أن مساهماتكم القيمة طيلة مسار المناقشة والتصويت، من شأنها تحسين مضامين هذا المشروع وتجويده بما ينسجم والتوجيهات الملكية السامية، لصاحب الجلالة

نصره الله، ويستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات وتطلعاتهم في ظل هذه الظرفية الاستثنائية.

■ ونتمنى صادقين أن تكون هذه المناسبة منطلقا للتأسيس لتعاون مثمر وبناء مع مؤسستكم المحترمة، حتى تتمكن معا من رفع التحديات التي تواجه بلادنا في ظرف الراهن، وإنجاح الإصلاحات والأوراش الاستراتيجية التي نحن مقبلون عليها.

■ وبخصوص المشاورات القبلية، فنحن مستعدون للانفتاح على كل الفاعلين برلمانا وتقابات وقطاعا خاصا، من أجل التأسيس لحوار متواصل خلال السنة حول كل القضايا وعلى رأسها قانون المالية.

■ وفي هذا الإطار، سيكون بإمكاننا، من خلال مؤسسة الحوار الاجتماعي، أن نتجاوز المقاربة التي تحصر هذا الحوار في الرفع من الأجور، إلى مقاربة أوسع تجعل من الحوار الاجتماعي إطارا للتشاور الدائم حول القضايا والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، بما في ذلك التوجهات المؤطرة لمشروع قانون المالية قبل عرضه على البرلمان.

• وإذا كنا نتفهم مقترحاتكم بخصوص تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية الذي مما لاشك فيه أن الدروس المستخلصة من تنزيله خلال الخمس سنوات الماضية، تفرض تعديل بعض الأحكام، فلا بد من التأكيد في

المقابل بأن هذا القانون التنظيمي أقر تدابير هامة تتيح للسيدات والسادة المستشارين المحترمين إمكانية القراءة السهلة والمبسطة لمختلف الميزانيات القطاعية، بحيث أن هذه الميزانيات مفصلة بكيفية تمكن من التعرف على الاعتمادات المالية المخصصة لكل برنامج موزعة بحسب الجهات والمشاريع المبرمجة بكل جهة. كما أن كل اللجان القطاعية تتوصل بالإضافة إلى هذه الميزانيات، بمشاريع نجاعة الأداء لكل قطاع، التي تمكن السيدات والسادة المستشارين المحترمين من الوقوف على الأهداف الملتمزم بها بخصوص كل برنامج، والمؤشرات التي تمكن من تقييم مدى تحقيق هذه الأهداف.

• ونحن مستعدون لعقد لقاءات مع مجلسكم الموقر ابتداء من بداية السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين المحترمين، من تفعيل المقترحات التي يتيحها القانون التنظيمي لقانون المالية، ومناقشة كل المقترحات بخصوص تعديل هذا القانون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار التفاعل مع تساؤلاتكم، وملاحظاتكم وانتقاداتكم التي نتقبلها بصدق ورحب، أود التأكيد على ما يلي:

■ أولاً: هناك من اعتبر البرنامج الحكومي ومشروع قانون المالية مجرد إعلان للنوايا. ونحن نجيب بأن النوايا إذا كانت صادقة اتجاه المواطنين الذين وضعوا ثقتهم في الأحزاب المكونة للأغلبية الحكومية، فلا عيب في ذلك. والحكومة كلها معبأة لتنزيل هذه النوايا إلى أرض الواقع. وقد بدأنا الاشتغال بجد حتى نكون في مستوى انتظارات المواطنين. ولعل أولى معالم هذا الالتزام الصريح بتطبيق النوايا، هو هذه التعبئة التي ميزت عمل الحكومة خلال الأسابيع الماضية من أجل تسريع تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، من خلال المصادقة قبل يومين خلال مجلس الحكومة على ستة مراسيم تطبيقية للقانونين رقم 98.15 و99.15 المتعلقين بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وهو ما سيمنح حوالي 3 ملايين من التجار والصناع التقليديين ومقدمي الخدمات وذويهم من الشروع في الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض انطلاقا من 1 دجنبر 2021.

كما قامت الحكومة بإحداث لجنة وزارية ولجنة تقنية للسهر على التنزيل الفعلي والسريع لتعميم الحماية الاجتماعية. وستشتغل هاتان

اللجنتان بشكل متواصل من أجل تمكين باقي فئات العمال غير الأجراء من الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وخاصة الفلاحين، وباقي الصناع التقليديين، ومهنيي النقل، وأصحاب المهن الحرة.

كما سيتم العمل على تمكين الفئات الهشة والفقيرة الخاضعة حاليا لنظام راميد، من التوفر على تأمين على المرض يمكنهم من الولوج إلى القطاعين العام والخاص، وبنفس سلة علاجات إجراء القطاع الخاص، وذلك خلال النصف الثاني من سنة 2022.

■ ثانيا: تحدثتم عن إعادة الثقة للمواطن في السياسة وفي الإدارة. وهذا أمر ضروري وشفق عليه جميعا. فإذا كان لزاما علينا كحكومة أن نعيد للمواطن ثقته في الإدارة، ونحن ملتزمون بذلك من خلال تبسيط المساطر ورقمتها، وتحسين ظروف استقبال المواطنين وتسريع البث في طلباتهم، فأعتقد في المقابل، بأن من أولويتنا جميعا أن نعيد للمواطن ثقته في السياسة. وذلك لن يتحقق إلا من خلال الوفاء بالالتزامات، وكذلك من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي، وتجنب الحكم المسبق على النوايا. فالحكومة بالكاد أكملت شهرها الأول، وعبرت باللموس عن حرصها على تمشين

الزمن السياسي، وقامت بإعداد وتقديم أول مشروع قانون المالية لها في وقت قياسي، ووضعت بمجلسكم الموقر في آجاله القانونية.

● وهنا أود أن أتساءل:

هل يمكن أن تنزل برنامجا حكوميا لخمس سنوات في مشروع قانون المالية لسنة 2022؟

وهل من المعقول أن نقول بأن الحكومة لم تف بالتزاماتها اتجاه المواطنين، ولم يمر على تعيينها وتنصيبها، سوى شهر واحد؟

■ ثالثا: على عكس ما قيل بأن الهيكلية الحكومية، تفتقد لخيطة ناظم بين الأقطاب، فقد تم وضع هذه الهيكلية وفق مقارنة مبنية على الالتقائية والنجاعة في تنزيل مختلف برامج ومشاريع البرنامج الحكومي. وأكثر من ذلك، فقد أحدثنا قطاعا وزاريا مكلفا بالسهر على ضمان التقائية مختلف الأقطاب المشككة للهيكلية الحكومية، مع التقييم المتواصل لتنزيل مختلف الأوراش الملتمزم بها.

■ رابعا: فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، فأودُّ أن أُؤكِّد لكم بأن هذا البرنامج، قد جاء بالتزامات واضحة ومُرَقَّمة تنطلق من تشخيص ميداني لانتظارات المواطنين، وذلك بأفق زمني محدد. وقد وضع البرنامج من بين أولى أولوياته تنزيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، بالتشارك مع مختلف الفاعلين.

■ خامسا: مشروع قانون المالية لسنة 2022، ينسجم في أولوياته، وأبعاده مع غايات ومضامين البرنامج الحكومي، ويحمل في طياته نفسا اجتماعيا واضحا، وهو ما يؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، بأننا ماضون في طريق تحقيق التزامنا في البرنامج الحكومي ببناء أسس الدولة الاجتماعية. فقد خصصنا ما يفوق 40% من مجموع النفقات المبرجة في مشروع قانون المالية لقطاعي التعليم والصحة، وما يناهز 54% من مجموع المناصب المالية المحدثة.

كما أن الزيادة التي تم تسجيلها على مستوى اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة للدولة بـ10 ملايين درهم، خُصص نصفها لقطاعي التعليم والصحة، ونصفها الآخر تم توجيهها بالأساس لتشغيل الشباب، في إطار برنامج الأوراش الكبرى والصغرى، الذي سيحدث حوالي 250.000 منصب شغل في سنتين، وبرنامج "الفرصة" الموجه للشباب الذين يريدون خلق مقالة صغيرة ولديهم صعوبات في توفير موارد مُكمّلة للقروض التي تمنحها الأبنك في إطار برنامج انطلاقة.

وحتى أبَدِّد التخوف الذي عبر عنه أحد السادة المستشارين، بخصوص نجاح هذا البرنامج، أي برنامج الفرصة، أود أن أطمئنكم بأن الحكومة بصدد وضع كل الترتيبات بالتعاون مع كل الشركاء

الوطنيين والدوليين، من أجل تخصيص المواكبة والتوجيه والتكوينات الضرورية للشباب حاملي المشاريع في كافة المراحل، وذلك من أجل تعزيز فرص نجاح هذه المشاريع وضمان ديمومتها.

سادسا: بالنسبة للفرضيات التي ارتكز عليها إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، فإنها تبقى جد موضوعية وتأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي على أساس التوقعات الأخيرة لجل المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارات الاقتصاد والمالية، والبنوك المركزية ووكالات التنقيط.

● ففيا يتعلق بنسبة النمو لسنة 2022، والتي تم تحديدها في 3,2%، فهذا المعدل المتوقع للنمو الاقتصادي يظل في مستوياته المسجلة ما قبل الأزمة. كما أنه من البديهي التأكيد على أن الأزمة الصحية شكلت صدمة شديدة على النسيج الإنتاجي الوطني خلال فترة الأزمة مما أسفر عن ركود اقتصادي حاد خلالها، وهو ما سيليه بعدها (أي بعد الأزمة) بدون شك انتعاش تدريجي للنمو في السنوات اللاحقة، موازاة مع استئناف القطاعات الانتاجية لنشاطها. ومن المرجح أن يساهم تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، وكذا الإصلاحات والمشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار

البرنامج الحكومي في تقوية النسيج الإنتاجي، مما سيمكن من بلوغ مستوى جديد من النمو بحوالي 4% على المدى المتوسط.

● وفيما يخص فرضية محصول حبوب بنحو 80 مليون قنطار سنة 2022، فهي كذلك فرضية تستند إلى معطيات واقعية مرتبطة أساساً، بالمجهود الكبير التي تم ويتم بذله على مستوى الاستراتيجية الفلاحية للرفع من إنتاج مختلف السلاسل الإنتاجية.

● أما بالنسبة لتوقعات سعر الغاز، فإنها تأخذ بعين الاعتبار تطورات نمو الطلب والعرض العالمي، التي تبقى رهينة لتطورات الحالة الوبائية على المستوى العالمي والأوضاع الجيوسياسية والأمنية وسلاسل التوريد، حيث من المرتقب أن يعود سوق الغاز إلى التوازن تدريجياً سنة 2022.

سابعاً: تفاعلاً مع مداخلاتكم التي تركزت حول ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين فلا بد هنا من التأكيد أولاً بأن الحكومة قد جعلت القطاعات الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين على رأس توجهاتها في هذا المشروع، والتي قبل الخوض في تفاصيلها لا بد من توضيح الأمور ببعض المعطيات الموضوعية الضرورية:

فعلى غرار باقي دول العالم، فقد بدأ ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ منذ شهر أبريل 2021، وهذا بعد اتجاه سالب لتطور الأسعار خلال سنة 2020 على مستوى العالم. وهنا سأقدم لكم بعض الأرقام:

فقد بلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في شتبر الماضي، 5,4% في الولايات المتحدة الأمريكية، و3,4% في منطقة اليورو، وهذه المعدلات هي الأكثر ارتفاعا خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا هو الواقع عالميا.

وبشكل عام، يمكن الجزم بأن العوامل التي أدت إلى الارتفاع الحالي للأسعار عند الاستهلاك في العالم وبلادنا، تبقى مرتبطة بالظرفية ولديها طابع ظرفي يعود أساسا للانتعاش الاقتصادي الذي يعرفه العالم بشكل أقوى مما كان متوقعا، وللارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الطاقة، إلى جانب الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية.

ومن جانب آخر، فإن التحسن الذي عرفته بلادنا، سواء من خلال الموسم الفلاحي الماضي الاستثنائي الذي تميز بوفرة في الإنتاج، أو من خلال تدخلات الحكومة فيما يتعلق بالمراقبة والتتبع، قد مكن من توفير السلع ومن تحقيق استقرار كبير على مستوى الأسعار؛ باستثناء عدد محدود من المواد المستوردة من الخارج.

وبالنسبة للمنتجات المحلية مثل الخضر والفواكه والحبوب، فإن الأسعار إن لم تكن مستقرة، فقد عرفت انخفاضا على مستوى العديد من المنتجات.

أما بالنسبة للمواد المدعمة والمتمثلة في الدقيق المدعم والسكر وغاز البوتان، فإنها لن تعرف أي تغيير. فاستقرار أسعار هذه المواد يبقى مضمونا من خلال صندوق المقاصة الذي يتدخل من أجل تعويض الفارق بين هذه الأسعار وأسعار السوق الدولية.

وأود أن أؤكد بأن اللجنة بين-الوزارية المكلفة بالأسعار، تشتغل بصفة منتظمة منذ أسابيع، وستكثف أشغالها لتجاوز هذه الظرفية من خلال محاربة كل الهوامش الغير مبررة لتحديد الأسعار واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحقيق الهدف الأسمى الذي تحرص عليه الحكومة، والمتمثل في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، فقد قررت الحكومة تعليق الرسوم الجمركية من أجل ضمان استقرار أسعار القمح، كما سَتُخَصِّصُ تعويضا إضافيا للمستوردين للحفاظ على أسعار جميع مشتقات القمح على المستوى الوطني.

إلى جانب ذلك، ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين، فقد خصصت الحكومة ما يناهز 8 ملايين درهم (7,7 ملايين درهم) كزيادة في كتلة الأجور، خُصِّصت أساسا لأداء المتأخرات المتعلقة بترقية الموظفين لسنتي 2020 و2021، وذلك بعد سنتين من التجميد نتيجة الأزمة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلکم كانت أهم النقط التي آثرت التطرق لها في المحور الأول لتدخلي، فيما سأحاول، في إطار المحور الثاني، تقديم بعض التفاصيل بخصوص مجموعة من التساؤلات التي عبر عنها مجموعة من السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

■ أولاً: فيما يتعلق بالشق الضريبي، سأحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات بهذا الخصوص:

● فيما يتعلق بتنزيل مقتضيات القانون الإطار، أود التأكيد بأن مقتضيات هذا القانون، تمت بلورتها بناء على توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات. وقد نص هذا القانون على أن الإصلاح الجبائي سيتم تنزيهه بشكل تدريجي داخل أجل خمس سنوات.

وانسجاماً مع مبدأ التدرج في التنزيل، عملنا على إدراج مجموعة من التدابير الهامة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، من بينها:

● تخفيض سعر الضريبة على الشركات الصناعية الذي انطلق سنة 2020 من 31% إلى 28%، وستتم مواصلة تخفيضه إلى 26%، إلى جانب تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0.50% إلى 0.40%.

أما فيما يتعلق بتوسيع الوعاء الضريبي فسيتم عبر عدة آليات:

- التضريب التدريجي لبعض القطاعات والعمليات المعفاة حالياً.

- تعزيز الترسنة القانونية لمحاربة التملص، والغش، وكذلك تكثيف الجهود من أجل إدماج القطاع غير المهيكل.

● فيما يخص التحفيزات الجبائية، أود التأكيد بأنه تطبيقاً للقانون الإطار، ستعمل الحكومة على التقليل ما أمكن من التحفيزات الجبائية، واستبدالها بالدعم العمومي المباشر المشروط بتحقيق الأهداف.

ووزارة الاقتصاد والمالية منكبّة حالياً على دراسة النفقات الجبائية، وكيفية تقييمها من أجل اتخاذ التدابير المناسبة، أخذاً بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بكل صنف من هذه النفقات.

● أما بخصوص حذف تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة على الشركات، فأود التأكيد بأن هذا التدبير يعتبر مرحلة أولية أساسية الهدف منها تبسيط هيكلية أسعار الضريبة على الشركات قصد تحقيق الالتقائية التدريجية نحو تطبيق سعر نسبي موحد كما هو منصوص عليه في المادة 4 من القانون الإطار. و من جهة أخرى فهو يهدف إلى ملاءمة نظامنا الجبائي والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى.

كما أود التأكيد بأن المقاولات الصغرى التي تحقق ربحاً لا يتجاوز 300.000 درهم، والتي تشكل حوالي 70% من النسيج المقاولاتي

الوطني، لا تستفيد أصلا من تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة، حيث أنها تؤدي هذه الضريبة بسعر نسبي محدد في 10% فقط.

● فيما يتعلق باقتراح رفع سقف رقم الأعمال المحدد لنظام المقاول الذاتي، أود أن أؤكد بأن اتخاذ هذا الإجراء يجب أن يتم بناء على دراسة ومعطيات موضوعية تُبين الحاجة الماسة إلى اعتماده. إلا أن تقييم النتائج المحصل عليها منذ إرساء هذا النظام يُبين أن متوسط رقم أعمال المصرح به يعادل 8.802 درهم فقط. وهو متوسط يبقى ضعيفا جدا مقارنة مع سقف رقم الأعمال المحدد حاليا لهذا النظام.

● بخصوص إعفاء دخول المعاشات من الضريبة على الدخل، فمن ناحية المبدأ تخضع دخول المعاشات للضريبة على الدخل، لكون المبالغ التي كانت تحجز في المنبع لتأسيس تلك المعاشات ورواتب التقاعد، كانت تستفيد من الإعفاء من هذه الضريبة طوال الحياة الوظيفية للمتقاعد. وللتذكير فهذا المبدأ معمول به في معظم الأنظمة الجبائية الدولية.

ومن جهة أخرى، أود أن أؤكد لكم بأنه عند تحديد صافي المعاش المفروضة عليه الضريبة، تطبق خصوم جزافية (abattements forfaitaires) مما يترتب عنه إعفاء أكثر من 90% من معاشات التقاعد من الضريبة على الدخل، وتبقى فقط المعاشات العليا هي التي تخضع للضريبة.

● فيما يتعلق بإعادة هيكلة الأشطر المتعلقة بالضريبة على الدخل، أود أن أؤكد لكم بأن هذا التدبير الذي يهدف إلى دعم القدرة الشرائية لذوي الدخل الدنيا والطبقة المتوسطة، منصوص عليه في القانون الإطار، وستعمل الحكومة على تنزيهه وفق مقاربة شمولية تمكن في نفس الوقت من توسيع وعاء هذه الضريبة.

● وبخصوص تسريع إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لجعلها أكثر حيادية بالنسبة للمقاولات، أود التأكيد بأن هذا التوجه تم التنصيص عليه في المادة الرابعة من القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، ويندرج ضمن الأهداف الأساسية التي ستعمل الحكومة على تنزيهاها بشكل تدريجي داخل أجل خمس سنوات، أخذا بعين الاعتبار التدابير ذات الأولوية ومراعاة للظرفية الاقتصادية الراهنة.

وما من شك بأن إصلاح نظام الضريبة على القيمة المضافة خصوصا على مستوى الأسعار، سيمكن من تقليص المصدم (butoir)، الذي يؤدي إلى تراكم الدين الضريبي، وهو ما يؤثر سلبا على سيولة المقاولات.

أما فيما يخص إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة، تسعى الحكومة جاهدة من أجل مواصلة إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المقاولات المُستَحِقَّة، بالموازاة مع تكثيف عمليات محاربة الفاتورات

الصورية التي تؤثر على مردودية هذه الضريبة . كما سيتم في إطار مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، اعتماد الاستراتيجية الرامية إلى تعميم إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة كما هو الشأن في العديد من الدول.

● فيما يتعلق بمحاربة التهريب، أود التأكيد بأن هذه الظاهرة تشكل خطورة بالغة بالنظر لانعكاساتها السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا على صحة المواطنين.

وللحد من هذه الآفة، اتخذت إدارة الجمارك عدة إجراءات من أهمها تعزيز المنظومة الحالية لمحاربة الغش والتهريب بإنشاء " فرقة وطنية للجمارك " تابعة للإدارة المركزية تغطي تدخلاتها كافة ربوع المملكة، هذا إلى جانب تشديد المراقبة، وتعزيز التنسيق مع السلطات المتدخلة الأخرى وخاصة الأمن الوطني والدرك الملكي، والتعاون مع الفاعلين الاقتصاديين بهدف إشراكهم في الحد من هذه الظاهرة.

وبالرغم من الصعوبات والإكراهات التي تعترض الأداء المهني لأعوان الجمارك، فقد مكنت الجهود المبذولة من تحقيق نتائج مهمة حيث بلغت قيمة البضائع المهربة المحجوزة 456,5 مليون درهم من السلع المهربة خلال التسع أشهر الأولى من هذه السنة.

ثانياً: فيما يتعلق بتساؤلكم بخصوص الكيفية التي ستواجه بها الحكومة ارتفاع حاجيات التمويل، ولماذا لا تلجأ الحكومة إلى تمويل حاجياتها عن طريق بنك المغرب، أود أن أؤكد أن الحاجيات الإجمالية المتوقعة لتمويل ميزانية الدولة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2022 تبلغ حوالي 164,4 مليار درهم. وسيتم تلبية هذه الحاجيات التمويلية عبر اللجوء إلى الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأمد بمبلغ 65,4 مليار درهم على مستوى السوق الداخلي، و40 مليار درهم كتمويل خارجي. بالإضافة لذلك، سيتم تعبئة تمويلات بمبلغ 12 مليار درهم عن طريق آليات تمويل مبتكرة، فيما سيتم تغطية باقي الحاجيات التمويلية عبر اللجوء إلى الاقتراضات القصيرة الأمد.

وفيما يتعلق باللجوء لبنك المغرب لتغطية الحاجيات التمويلية للخزينة، أود أن أوضح بأن أحكام المادة 69 من القانون الأساسي الحالي لبنك المغرب، الذي دخل حيز التنفيذ في 15 من يوليوز سنة 2019، لا تسمح أن تقوم هذه المؤسسة بتمويل عجز الخزينة عبر الشراء المباشر لسندات الدين التي تصدرها الدولة، أو أن يمنحها مساعدات مالية، إلا في شكل تسهيلات صندوق تحدد في خمسة في المائة (5%) من الموارد الجبائية التي يتم تحقيقها خلال السنة المالية المُختتمَة. وأود أن أؤكد هنا بأن

الخزينة لم تلجأ، منذ سنة 2006، إلى هذه التسهيلات رغم الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

وقد أبانت تجارب بعض الدول النامية أن اللجوء إلى التمويل المباشر، عبر إصدار الأوراق النقدية من أجل تمويل الإنفاق العمومي وسد عجز الميزانية، أثبت بشكل واضح عدم فعاليته. كما كانت له انعكاسات وخيمة من بينها ارتفاع التضخم، وفقدان الثقة في العملة الوطنية، وانخفاض احتياطات الصرف، وإرسال إشارة سلبية لوكالات التصنيف والمستثمرين، بالإضافة إلى المساس بمصداقية واستقلالية البنك المركزي. حيث أن البنوك المركزية لهذه الدول كانت مرغمة في الأخير على التخلي عن هذه الآلية جراء تفاقم تدهور الوضعية الماكرواقتصادية.

واعتباراً لما سبق، تعد استقلالية بنك المغرب في تسيير السياسة النقدية مكسباً مهماً لا ينبغي المساس به، لما له من أهمية في تعزيز انتقال قرارات السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي، وكذا تحسين قدرة البنك على تحقيق الاستقرار النقدي. وبالتالي، من الصعب إعادة النظر في القانون الأساسي للبنك من أجل تخويل الحكومة إمكانية إعطاء تعليمات

في اتجاه السماح بتمويل احتياجات الدولة، ناهيك عن الآثار السلبية التي قد تنجم عن مثل هذه التوجه.

ثالثا: فيما يتعلق بالمدىونية، أود التأكيد من جديد على أن اللجوء للدين ليس مشكلا في حد ذاته، إذا كان موجها لتمويل الاستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل.

ففي ظل تفاقم عجز الميزانية إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة الأزمة إذ بلغ % 7,6 من الناتج الداخلي الخام، والارتفاع الكبير الذي عرفته مديونيتنا ، والتي بلغت %76 من الناتج الداخلي الخام، كان أول ما قمنا به في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، هو العودة إلى تطبيق أحكام القانون التنظيمي للمالية، فيما يتعلق بتوجيه الدين حصريا لتغطية نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين.

فقد كنا أمام معادلة صعبة:

أولا: كان علينا البحث عن موارد إضافية، حتى نتمكن من تغطية النفقات العادية غير القابلة للتقليص ونعني بها نفقات الموظفين، ونفقات التسير، والمقاصة وفوائد الدين، وبالتالي تحقيق فائض على مستوى الرصيد العادي للميزانية لأول مرة منذ سنتين.

ثانيا: برجة التزاماتنا في البرنامج الحكومي بإضافة حوالي 9 ملايين درهم على مستوى نفقات الاستثمار.

ثالثا: تقليص عجز الميزانية من 6.7% إلى 5.9% من الناتج الداخلي الخام.

هذه، أيتها السيدات والسادة، هي المعادلة الصعبة التي كنا أمامها. واستطعنا في وقت وجيز، وبفضل تضافر كل الجهود، أن نقوم بجلها وأن تقدم لكم مشروع قانون مالي يحترم المبادئ الأساسية للقانون التنظيمي لقانون المالية، وفي جزء مهم من التزاماتنا اتجاه المواطنين، ويضمن استدامة ماليتنا العمومية، ويؤسس لمرحلة تقليص حجم المديونية الذي بلغ مستويات مُقلقة.

● فقد رفعنا من الموارد الجبائية، ليس من خلال رفع الضغط الضريبي، بل من خلال تقوية المراقبة وتحسين مستوى التحصيل.

وهنا أفتح قوسا لأؤكد لكم بأن تطبيق ضريبة داخلية على استهلاك المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء، ليس الهدف منه البحث عن موارد إضافية لتمويل الميزانية، بل يرمي بالأساس إلى الانخراط في تطبيق استراتيجية بلادنا لتحقيق النجاعة الطاقية، وتنزيل مقتضيات القانون الإطار في هذا الاتجاه، وستخصص عائدات هذه الضريبة لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماك الاجتماعي. وقد

تفاعلنا إيجاباً مع تعديلات مجلس النواب بهذا الخصوص، وتم خفض هذه الضريبة بشكل ملموس، فمثلاً بالنسبة للوحات الالكترونية، تم خفض هذه الضريبة من 200 درهم إلى 30 درهم، وبالنسبة للحواسيب المحمولة من 150 درهم إلى 50 درهم، وبالنسبة لباقي أنواع الحواسيب من 200 إلى 50 درهم.

● كما قمنا بإقرار المساهمة التضامنية، دون أن نمس بمدخيل الطبقة المتوسطة.

● ورفعنا من نفقات الاستثمار بـ 10 ملايين درهم، ولم نرفع نفقات التسيير، حرصاً منا أن يُوجَّه هذا المجهود الإضافي لإنعاش الاقتصاد الوطني.

ومن شأن هذه التدابير مجتمعة أن تمكن من ضمان استقرار الدين، على المدى القريب، في مستوياته الحالية ووضعه في مسار تنازلي على المدى المتوسط، مع الإشارة إلى أن المستوى الحالي لمديونية الخزينة يبقى مستداماً ومتحكماً فيه بالنظر إلى الهوامش المتوفرة وبنية محفظة الدين والتي تتميز بمعدل تكلفة منخفض وأقل عرضة لخطر التمويل.

رابعاً: فيما يتعلق بتنزيل الجهوية، أود التأكيد على أن الحكومة حريصة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي، ليس كنهج سياسي وإداري للمملكة فقط، ولكن أيضاً كبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والمركزة في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

ولذلك، سيتم العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة بالموازاة مع تحويل الموارد المادية والبشرية الكافية لذلك، وعلى نحو يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة.

كما ستولي الحكومة أهمية كبيرة لمواكبة الجهات لتسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية: وخاصة المشاريع والبرامج ذات الأولوية، التي سيتم تمويلها في إطار عقود-برامج بين الدولة والجهات. وسيتم العمل كذلك على التسريع بتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري.

وقد خصصنا في إطار هذا المشروع ما مجموعه 42 مليار درهم للجماعات الترابية في إطار حصتها من الضرائب المنصوص عليها في القوانين التنظيمية.

وفي هذا الإطار، بخصوص ما تطرق له مجموعة من السيدات والسادة المستشارين بخصوص ضعف نسب تحصيل الضرائب والرسوم المحلية، واقتراح تفويت تحصيلها للمديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة، أود التأكيد بهذا الصدد بأن عملية تجويد والرفع من مردودية تحصيل هذه الضرائب والرسوم قد تمت مباشرة فعليا من خلال إسناد تدبير وعاء وتحصيل رسم السكن والخدمات الجماعية إلى الخزينة العامة للمملكة، فيما تم إسناد تدبير وعاء وتحصيل الرسم المهني للمديرية العامة للضرائب بموجب مقتضيات القانون 07-20 بتغيير وتتميم القانون 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

وقد تم الشروع في تنزيل هذا الإصلاح بصفة تدريجية، باعتماد تجربة نموذجية في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

تلكم كانت أهم النقاط التي آثرت التطرق لها في إطار التفاعل مع مداخلاتكم القيمة. وأشكركم مجددا على تعبئكم وانخراطكم المسؤول في النقاش حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي هو أول مشروع قانون مالية لهذه الحكومة. والذي نعتبره منطلقا لتنزيل

التزاماتنا في إطار البرنامج الحكومي، التي سنحرص على تفعيلها بشكل تدريجي وفقا لما عاهدنا عليه المواطنين، وفي إطار ما تتيحه إمكانياتنا المالية التي سنعمل على تعزيزها من خلال الرفع من دينامية النمو.

وسأبقى أنا وزميلي السيد الوزير المنتدب رهن إشارتكم لتقديم المزيد من التوضيحات والمعطيات خلال المناقشة التفصيلية. شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.